

Distr.: General
14 June 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٦ (٢٠١٨) الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، ووفقا لقرارات سابقة طلب المجلس إليَّ فيها أن أقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والحالة الإنسانية، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية والاقتصادية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود لتنشيط تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥، في حين انطلقت المشاورات المعقودة في إطار الحوار الوطني، ومضت الحركة الشعبية لتحرير السودان قدما في عملية إعادة التوحيد، على الرغم من أن العمليتين كلتيهما افتقرتا إلى الشمولية.

عملية السلام

٣ – بعد رفع الجلسة الثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١٦ شباط/فبراير، استغلت الهيئة فترة الثلاثة أشهر اللاحقة للفترة السابقة لاستئناف عمل المنتدى في ١٧ أيار/مايو لإشراك الأطراف في الدبلوماسية المكوكية بهدف دفع عملية السلام والتقريب بين مواقفها المتباينة بشأن الإدارة والمسائل الأمنية. وفي هذا الصدد، عقد مجلس وزراء الهيئة ومبعوثها الخاص مشاورات مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جوبا، والنائب الأول السابق لرئيس بريتوريا، رياك مشار، ومع الأطراف والكيانات الأخرى في أديس أبابا.

٤ – وخلال إحاطة إعلامية موجهة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي في جوبا في ٥ آذار/مارس، أشارت الحكومة إلى أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، فإنها ستنظر في اتخاذ ''قرار سيادي'' وتمديد






الفترة الانتقالية. وفي نفس الوقت، في ١ آذار/مارس، أعلنت الجماعات المعارضة التسع المشاركة في المنتدى عن تشكيل تحالف المعارضة في جنوب السودان، كما طلبت في ٢٧ آذار/مارس أن تتم استشارتها هي و ''المحتجزون السابقون'' من الحركة الشعبية لتحرير السودان ككيان واحد أثناء المشاورات مع الهيئة.

٥ - وفي ٢٦ آذار/مارس، أصدر مجلس وزراء الهيئة بيانا قرر فيه اعتماد جزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية، والإحالة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لاتخاذ التدابير العقابية المناسبة. كما أوصت الهيئة بأن يتم السماح لرياك مشار بالانتقال من جنوب أفريقيا إلى بلد آخر غير مجاور لجنوب السودان. وفي ٢٦ آذار/مارس، قدم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار رسالة مفتوحة إلى رئيس وزراء إثيوبيا الجديد، أبيي أحمد علي، طلب فيه الإفراج غير المشروط عن رياك مشار ومشاركته في منتدى التنشيط.

٦ - وبعد ذلك بفترة وجيزة، زار وفد من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جنوب السودان في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل. وفي ٢٦ نيسان/أبريل دعا المجلس في بيان له الأطراف في جنوب السودان إلى المشاركة في المنتدى بحسن نية، وإلى تقديم التنازلات الضرورية لتحقيق السلام والأمن. كما سعى المجلس إلى الاستفادة من مختلف الأدوات والآليات لضمان التزام الأطراف عن طريق دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الهيئة، إلى وضع وتقديم مقترحات بشأن التدابير العقابية التي يمكن تطبيقها على جميع الأشخاص الذين يواصلون عرقلة الجهود المبذولة صوب استتباب السلام والأمن في جنوب السودان.

٧ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، وقبل انعقاد المنتدى، قدمت وزارة العدل إلى البرلمان مشروع قانون التعديل الدستوري الذي ينص على دمج الاتفاق في الدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، في ٣ و ٤ أيار/مايو، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة اجتماعا لمدة يومين لمجلس التحرير الوطني التابع لها، والذي حضر يوم افتتاحه رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، ووزير خارجية مصر. ولم يحضر الاجتماع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار أو ''المحتجزون السابقون'' من الحركة الشعبية لتحرير السودان الموجودون خارج البلد. واختُتم الاجتماع بإصدار قرار يؤيد خطة تنفيذ منقحة من أجل إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ويدعو مسؤولي الحزب الذين أعيدوا إلى مهامهم لحضور الاجتماع المقبل للمجلس، الذي اقترح عقده خلال ٤٥ يوما. كما أعلن النائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي، في نشرة صحفية في ٧ أيار/مايو، حل فصيله رسمياً، وإعادة إدماجه في الحركة الشعبية.

٨ - وبعد مزيد من الدبلوماسية المكوكية والمحادثات عن قرب في ١١ و ١٢ أيار/مايو، عقد منتدى التنشيط في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو باعتباره امتدادا للمرحلة الثانية. وقد قام مجلس الكنائس بتيسير دورات الحوار فيما بين الأطراف في جنوب السودان لمساعدة الطرفين على تجاوز خلافاتهما بشأن المسائل العشر العالقة والتي تتعلق بالحوكمة والمسائل الأمنية والتي تعتبر حيوية لتنشيط الاتفاق. وفي بيان موقع أعده مجلس كنائس جنوب السودان في ٢١ أيار/مايو، جددت الأطراف التزامها بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، ووافقت على تحقيق مشاركة المرأة بنسبة تبلغ ٣٥ في المائة في جميع مستويات الحكومة وعلى مواصلة المشاورات بشأن الحوكمة والمسائل الأمنية. غير أنه بالنظر إلى عدم إحراز تقدم ملموس في التوصل إلى تسوية من قبل الأطراف، طرحت الهيئة في ٢١ أيار/مايو مقترحات

توفيقية بشأن المسائل غير المحسومة. وفي ٢٢ أيار/مايو، قدمت الأطراف ردودها على مقترحات الهيئة لتقريب وجهات النظر تؤكد على مواقفها الراسخة والمتباينة، لا سيما بشأن تقاسم المسؤولية، وهيكل الولايات وتكوينها، والعدد المخصص من المقاعد في البرلمان، وبشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية.

٩ - وفي ٣١ أيار/مايو، عقد مجلس وزراء الهيئة دورة استثنائية، نظر فيها في التقدم المحرز، وحدد سبل المضي قدما في عملية السلام التي تقودها الهيئة. وأوصى المجلس بأن تنظر الهيئة الدولية في إمكانية عقد قمة استثنائية واجتماع مباشر بين رئيس جنوب السودان، سلفا كير ورياك مشار على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في أوائل تموز/يوليه، وأذن بجولة إضافية من المشاورات مع الطرفين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقترحات التوفيقية، ووجه تيسير الهيئة إلى إعداد نص كامل معزَّز للاتفاق. وقرر المجلس أيضا أن يقدم تدابير عقابية ضد منتهكي اتفاق وقف الأعمال العدائية، لتوافق عليها جمعية رؤساء الدول والحكومات في الهيئة الدولية. وفي اليوم نفسه، قرر مجلس الأمن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان رهناً باستعراض تقيد الأطراف باتفاق وقف الأعمال العدائية والتقدم المحرز باتجاه تسوية سياسية مجدية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه (انظر قرار المجلس ٢٤١٨ (٢٠١٨)).

التطورات السياسية الأخرى على الصعيد الوطني

١٠ - اختتمت مرحلة المشاورات الشعبية دون الوطنية بشأن الحوار الوطني. وفي آذار/مارس، سافرت لجنة فرعية إلى إثيوبيا والسودان للتشاور مع اللاجئين والشتات من جنوب السودان. وخلال نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، عقدت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني جلسات عامة في جوبا لاستعراض تقارير اللجنة الفرعية بشأن المشاورات. وحسبما ورد في تقارير اللجنة الفرعية ولاحظته البعثة، فقد جمعت المشاورات على المستوى الشعبي طائفة واسعة من الآراء من الجمهور العام بشأن أسباب النزاع في جنوب السودان والحلول الممكنة. ومع ذلك، فقد تأثرت المشاورات بأوجه القصور في التغطية الجغرافية والمشاركة، فضلا عن بعض الشواغل الأمنية. وفي ١٥ آذار/مارس، اعترف أنجيلو بيدا، الرئيس المشارك للحوار، أثناء مقابلة إعلامية، بمقاطعة المعارضة للحوار والتحدي الذي يشكله ذلك الأمر. وبحلول أواخر أيار/مايو، وافقت اللجنة التوجيهية على جميع تقارير اللجنة الفرعية البالغ عددها ١٥ تقريرا، واعتمدتها. وأعلنت اللجنة التوجيهية تعليق الجلسات لمدة شهرين حتى منتصف آب/أغسطس، وذلك للتحضير للمؤتمرات الإقليمية المقررة.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعلن عن عدد من التعيينات لكبار المسؤولين في الحكومة والوظائف العامة. ففي ١٢ آذار/مارس، عين الرئيس كير سلفاتوري قرنق مابيورديت وزيرا للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية،. وفي ٢ أيار/مايو، عين الرئيس كير الجنرال غابرييل جوك رياك رئيساً لقوات الدفاع التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، خلفا للجنرال جيمس أجونغو، الذي توفي في ٢٠ نيسان/أبريل. ويرد جوك رياك ضمن الأفراد لقائمة الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، وهو أيضا موضوع جزاءات محددة الأهداف من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

التطورات الاقتصادية

١٢ - تواصل الأداء الاقتصادي السيء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تسارع انخفاض قيمة العملة، واقترن بارتفاع التضخم. وبلغ قياس تضخم أسعار الاستهلاك منذ بداية السنة حتى آذار/مارس

نسـبة ١٦١ في المائة. وعلى الرغم من إبقاء المصـرف المركزي على سـعر رسمي ثابت يقارب ١٣٧ جنيها من جنيهات جنوب السـودان مقابل دولار الولايات المتحدة، فقد انخفضـت قيمة العملة في السـوق من حوالي ٢٣٠ جنيه لكل دولار في شـباط/فبراير إلى ٣٠٠ جنيه للدولار الواحد في أيار/مايو. وبقي إنتاج النفط متسـقاً مع المتوسـط الذي سـجله خلال السـنوات الأربع الماضـية، بكمية تتراوح بين ٠٠٠ ١٢٠ و ٠٠٠ ١٣٠ برميل في اليوم. وعلى الرغم من انتعاش أسـعار النفط الدولية، لم يتحسـن الأداء المالي العام، مما يثير شـواغل بشـأن إدارة إيرادات النفط الإضـافية. وما زال العاملون في القطاع العام يواجهون تأخيرات مطورة في الحصـول على المرتبات، وتفيد الأنباء أن تلك الفترة تمتد إلى خمسـة أشـهر في بعض الحالات، وما زالت مستويات الإنفاق على الخدمات العامة والهياكل الأساسية منخفضة جدا.

١٣ - وفي ٢١ آذار/مارس، أعلنت وزارة التجارة بالولايات المتحدة إضـافة أسماء ١٥ من الكيانات المشـاركة في قطاع النفط بجنوب السـودان إلى ”قائمة الكيانات“. ويفرض الإدراج على القائمة متطلبات ترخيص إضـافية على صـادرات الولايات المتحدة وإعادة التصـدير أو النقل إلى الشـركات المدرجة في القائمة.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٤ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، اشـتدّت حدة النزاع في أجزاء من ولاية الوحدة وولاية وسـط الاستوائية، وتوفّرت أدلّة على سـعي الحكومة والقوات الموالية لها إلى طرد قوات المعارضـة من هذه المناطق قبل موسم الأمطار.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٥ - ظلَّت الحالة الأمنية في منطقة أعالي النيل الكبرى غيرَ مسـتقرة، مع ورود الأنباء عن وقوع قتال بين الحكومة والقوات الموالية لها من جهة، وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار من جهة ثانية. وفي ولاية الوحدة، وقعت اشتباكات في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الولاية بشكل أساسي، مع ورود الأنباء عن وقوع قتال في ١٧ شباط/فبراير في بواو، بمقاطعة كوج، واعتباراً من منتصف نيسان/أبريل في منطقة كوج الكبرى ومقاطعتَي ربكونا وغويت. وبعد ذلك، أفادت الأنباء بأن الجيش الشـعبي قام، إلى جانب القوات الموالية له، بشـنّ هجمات كبيرة، في مقاطعتَي مايند يت ولير في الفترة ما بين ٢١ و ٢٩ نيسـان/أبريل، وأنّ القتال امتدّ إلى موقع المعارضـة في ثونيور والقرى المحيطة بالقرب من بلدة لير. ومع استمرار اتسـاع رقعة القتال باتجاه الجنوب، قام شباب مسلحون، في ١ أيار/مايو، يُزعم أنهم كانوا تحت قيادة مسـؤول حكومي ومدعومين بدبابتَين تابعتين للجيش الشـعبي بقصـف مناطق المسـتنقعات جنوب شـرق ميناء آدوك من قرية مير، ونهبوا الماشـية وقتلوا عدداً غير معروف من المدنيين وارتكبوا انتهاكاتٍ في مجال حقوق الإنسـان. واسـتؤنف القتال بين الأطراف المتحاربة طوال الأسـبوع الأول من أيار/مايو، مع ورود الأنباء عن أنّ قوات الجيش الشعبي هاجمت مواقع المعارضة في ربكواي في مقاطعة مايند يت، وميرمير في مقاطعة كوج. وفي ١٠ أيار/مايو، أفادت الأنباء بأن شـباباً من بيه، في مقاطعة كوج، زُعم أن قوات الجيش الشـعبي قامت بتسـليحهم، هاجموا ربكواي وتاكر ودابلوال في مقاطعة مايند يت. وفي الوقت ذاته، تواصل تدهور الحالة في شتى أنحاء مقاطعة لير في ١١ أيار/مايو، مع ورود الأنباء عن وقوع قتال في تونيور وتوتش رياك وكوك وبيلينغ ومير وأدوك ويانق.

١٦ - وفي جونقلي، أفادت الأنباء باندلاع اشتباكات بين الحكومة والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار في منطقتَي وات الكبرى وأكوبو. وفي ١ نيسان/أبريل، زُعم أن القوات الحكومية هاجمت موقع المعارضة في ياي، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين وعدد من الجنود من الجانبَين. وفي يومَي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل، وقعت اشتباكات في موتوت وبييري ووات وبولشول؛ وزعمت المعارضة في وقت لاحق أن القوات الحكومية قد استولت على موتوت وبييري وقتلت أربعة مدنيين، قيل إنّ من بينهم رضيعاً، وقامت كذلك بحرق الأكواخ ونهب الإمدادات. وأفادت الأنباء أيضاً بمقتل خمسة من جنود الجيش الشعبي، وبحدوث نزوح مدني كثيف من نيرول وأورور. واستؤنفت الاشتباكات في ٢١ نيسان/أبريل في موتوت وبايا وبييري، وقد أسفرت عن مقتل ثلاثة مدنيين حسبما زُعم.

١٧ - وفي أعالي النيل، أفادت الأنباء باندلاع اشتباكات بين قوات الحكومة والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار في منطقتَي دوردنق الناصر وكدوك. وفي ١٢ و ٢٥ آذار/مارس، زُعم أن الجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار اشتبك مع جناحه المعارض الموالي لتابان دينق غاي في كالاغانج. وفي ٢٥ آذار/مارس، أفيد بوقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي وجناحه المعارض الموالي لمشار في قيق بمقاطعة مانيو. وفي ٢١ آذار/مارس، أكّد قائد الجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار أنّ قواته هاجمت الجيش الشعبي في الناصر، ولكنّها انسحبت تحت نيران كثيفة جنوب نهر السوباط. وتلت ذلك اشتباكات وقعت في ٢٥ آذار/مارس في دوردنق ووتشتت، في المحيط المباشر لقاعدة الجيش الشعبي في الناصر، وفي ٣١ آذار/مارس في نياتت وكيدبك، شرق الناصر. وزُعم أنّ الجيش الشعبي هاجم في ١ نيسان/أبريل موقعاً للمعارضة في العطار، في منطقة كانال (خور فلوس). وكانت ثمة الأنباء عن استمرار القتال في أيار/مايو، مع ورود الأنباء عن وقوع اشتباكات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في ٥ و ١٤ و ١٦ أيار/مايو في باجاك، وفي ١٧ أيار/مايو في ميديري.

المنطقة الاستوائية الكبرى

١٨ - ظلَّت الحالة الأمنية في منطقة الاستوائية الكبرى متوترة، مع ورود الأنباء عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي وجناحه المعارض الموالي لمشار. وأفادت الأنباء بوقوع اشتباكات في ٢٦ شباط/فبراير بين الطرفين المتحاربين في مينيوري في منطقة ياي، مما أسفر عن مقتل أحد قادة المعارضة. كذلك، أُفيد بوقوع اشتباكات في ٧ آذار/مارس في ميتيكا، في منطقة لاسو؛ وفي كيلي، في مقاطعة موكايا، حيث ارتكبت المعارضة أعمال نهب وقامت بإحراق المنازل، حسبما قيل. وزُعم كذلك أنّ الاشتباكات التي وقعت في موروبو في ١٥ آذار/مارس أسفرت عن مقتل أحد جنود الجيش الشعبي. وفي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، وحتى ١ نيسان/أبريل حسب الأنباء، اندلع القتال في منطقة كاجو كاجي من أجل إعادة الاستيلاء على قرية مورساك وسوكاري.

١٩ - وفي ولاية شرق الاستوائية، استمر نصب الكمائن وتنفيذ عمليات السطو على طول طريق جوبا - توريت - كابويتا. وأرسلت حكومة توريت قوات منظمة في ٢٠ آذار/مارس لضمان أمن ذلك الطريق. وفي ولاية غرب الاستوائية، استمرت ملاحظة جماعات مسلّحة على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. إضافةً إلى ذلك، أُفيد بوقوع اشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومجموعة مسلّحة من رعاة الماشية في مبورورو في ٢٤ آذار/مارس، وزُعم أنّ هذه الاشتباكات أسفرت عن مقتل جندي كونغولي. وأفيد بأن القوات الحكومية من ولاية مريدي اشتبكت مع قوات

المعارضة في ٢٠ نيسان/أبريل في مابوي، جنوب شرق بلدة طمبرة، مما أسفر عن مقتل ١١ جندياً من الجانبَين، حسبما زُعم.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٠ - في غرب بحر الغزال، ظلت الحالة متوترة، مع ورود الأنباء عن وقوع اشتباكات وعن تشريد المدنيين. وفي ٢٦ شباط/فبراير، وخلال زيارة إلى بقارة، اعتقل الجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار ٢٩ موظفاً وطنياً من منظمتين غير حكوميتين دوليتين وموظفاً تابعاً لمنظمة غير حكومية محلية، بذريعة عدم إبلاغه بالزيارة قبل إجرائها، ثم أفرج عنهم في اليوم التالي. وشهدت الحالة الأمنية مزيداً من التدهور، حسبما ذكر، حيث وقعت اشتباكات بين قوات المعارضة والقوات المشتركة التابعة للجيش الشعبي وحركة العدل والمساواة في منطقتَي سوبو وديم الزبير في ٥ نيسان/أبريل، مما أدى إلى نزوح المدنيين. وفي ١٢ و ١٣ أيار/مايو، هاجمت قوات الجيش الشعبي قاعدة المعارضة في دولو، على بعد حوالي ٣٥ كيلومتراً جنوب غرب راجا، مما أدى إلى مقتل أربعة عناصر من قوات المعارضة، من بينهم قائد رفيع المستوى.

النزاعات القبلية

٢١ - استمر العنف بين القبائل في واراب والبحيرات والوحدة وجونقلي، بينما تزامن نزع سلاح المدنيين في مناطق البحيرات وقوك والبحيرات الغربية مع تراجع في حدة النزاع القبلي، لا سيما بين فرعَي روب ودينكا كوي. وبينما عزا البعض هذا التراجع إلى انسحاب المدنيين المسلحين وتوغّلهم في المناطق الريفية تفادياً لنزع سلاحهم، حذّر آخرون من أن عدم تجريد المجتمعات القبلية من السلاح سيتيح فرصاً للجهات الفاعلة المسلَّحة لشنّ غارات على الماشية وتنفيذ الهجمات.

٢٢ - وأفادت الأنباء بأنّ القوة المعنية بنزع السلاح التابعة للحكومة اشتبكت في ٢٢ آذار/مارس في عدة مناطق في البحيرات، مثل لونغ - أميث وباناواك بوما وشرق رمبيك، مع شباب رفضوا تسليم أسلحتهم، مما أسفر عن وفاة أحد أفراد قوة نزع السلاح وتنفيذ أعمال انتقامية في أعقاب ذلك، شملت فيما يزعم ضرب السكان وحرق الأكواخ واعتقال عدد من الشباب وقتل أحدهم. ووقعت اضطرابات مماثلة في مقاطعتَي باكونغ وأويريال. وفي تطوّر آخر، أفادت الأنباء بأن القوة المعنية بنزع السلاح قامت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس بمهاجمة ميوم بيام في مقاطعة مالك، ومخيم لرعاة الماشية في مانييل، قريباً من بلدة رومبيك، في محاولة لنقل فرع باكام من قبيلة دينكا أقار من الأرض التي تملكها تاريخياً عشيرة روب من قبيلة دينكا - أقار.

٢٣ - وفي ٢٣ آذار/مارس، لاحظت البعثة تصاعد التوترات بعد تعبئة شباب مسلحين من عشيرة بانيار من قبيلة دينكا قوك في تايبتياب، شمال بلدة رومبيك. وفي ولاية واراب، في تونج، استمر الصراع القبلي بين قبيلتي ثييك وجلواو في نقاباقوك وونليت، وفي ما بين العشائر في مقاطعة وان عليل، يومَي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير، وأسفر ذلك حسب الأنباء عن وفاة ١٠ من أبناء ثييك و ١٠ من أبناء جلواو وإصابة ٤٠ آخرين. وفي ٤ آذار/مارس، أُبلغ بأنّ تجدد الاشتباكات بين قبيلة أقار وفرع كونجور من جلواو في شرق التونج أدى إلى مقتل ٢٢ شخصاً. وهاجمت عشيرة بول نوير من ميوم عشيرةَ لوو من التونج على الحدود في نيسان/أبريل، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصًا وتسبب في هجمات انتقامية، ظلت

التوترات بين بول نوير والرعاة من قبيلة المسيرية مشتعلة في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، على الرغم من تراجعها بعد انسحاب المسيرية إلى السودان مع بداية موسم الأمطار. وفي جونقلي، أفيد بوقوع اشتباكات بين قبيلتَين من جماعة لوو – نوير الإثنية، في ١٩ شباط/فبراير في أكوبو، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص. وفي المقابل، دار قتال بين عشيرتي مورلي لانغو وكورينين في مونشاك وليكوانغولي، وفي كيليرو في وقت لاحق في ٢٥ شباط/فبراير، مما أسفر عن عدة قتلى وجرحى.

رابعاً – الحالة الإنسانية

٢٤ – تعطي المؤشرات المتعلقة بالوضع الإنساني في جنوب السودان صورة قاتمة عنه. فأعداد اللاجئين المسجّلين وتقديرات أعداد المشردين داخلياً تشير إلى أن نحو ٤,٢ ملايين شخص في المجموع (شخص واحد من أصل ثلاثة أشخاص من سكان جنوب السودان) قد تشرّدوا بسبب النزاع منذ عام ٢٠١٣. ومن بين هؤلاء، يعيش ٢,٥ مليون شخص تقريباً (معظمهم نساء وأطفال) في البلدان المجاورة، مقابل ١,٨ مليون شخص من المشرّدين داخلياً.

٢٥ – وأدى النزاع إلى الحد من قدرة السكان على ارتياد الأراضي الصالحة للزراعة بأمان، كما عطّل سبل العيش، وتسبّب في اعتماد قطاعات كبيرة من السكان بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، فأسهمت هذه العوامل مجتمعةً في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. وتشير آخر التقديرات الناتجة عن التحليلات إلى أن عدم اطراد تقديم المساعدة والقدرة على الاستفادة منها، يمكن أن يعرّضا في الأشهر المقبلة حوالي ٧,١ ملايين شخص في البلد لانعدام الأمن الغذائي بدرجة خطيرة. وتتوقع المنظمات المقدمة للمعونة أنّ نحو ١,١ مليون طفل دون سن الخامسة سيعانون في عام ٢٠١٨ من سوء التغذية، وأنّ ما يقارب ٠٠٠ ٣٠٠ طفل سيعانون سوء التغذية الحاد ويتعرضون لخطر الموت بدرجة شديدة. وسيكون موسم الجفاف، فيما بين أيار/مايو وتموز/يوليه، الفترة التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر.

٢٦ – ولا يزال جنوب السودان أحد الأماكن في العالم الأشد صعوبة فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية. فقد ظلّ العاملون في مجال المعونة يتعرّضون للمضايقات والاحتجاز والإصابة والاختطاف والقتل، على الرغم من التزام الأطراف المعلن في اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ باحترام القانون الدولي الإنساني. وقُتل ستة من العاملين في مجال المعونة في الفترة من شباط/فبراير إلى منتصف أيار/مايو. وفي شباط/فبراير، قُتل اثنان من العاملين في مجال المعونة في مقاطعة كوج، في ولاية الوحدة، في أثناء وقوع أعمال قتالية. وفي نيسان/أبريل، قُتل منهم ثلاثة آخرون، عقب تجدد القتال في مواقع متعددة في الوحدة. وقُتل أحدهم بنيران رجال مسلّحين وهو راكب في مركبة تظهر عليها بوضوح علامة إحدى المنظمات غير الحكومية، أثناء اضطلاعه بمهام إنسانية. وقُتل شخص رميا بالرصاص أثناء فراره من تبادل لإطلاق النار أثناء اشتباكات قبلية كانت تدور خارج مرفق صحي تابع لمنظمة غير حكومية. كما أُطلقت النار على عامل آخر فقُتل وهو راجع ليتفقد عيادة صحية تعرضت للنهب. وفي أيار/مايو، وقع موظف تابع لمنظمة غير حكومية محلية في مرمى تبادل إطلاق النار بينما كان يعمل في عيادة صحية. وبسبب هذه الخسائر في الأرواح، وصل العدد الإجمالي لعمال المعونة الذين قُتلوا منذ اندلاع النزاع الحالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٠١ قتيل.

٢٧ - كذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الحوادث التي قامت فيها القوات المسلحة المعارضة باحتجاز عمال المعونة. ففي آذار/مارس، اعتقلت القوات المعارضة في الجيش الشعبي في مقاطعة موروبو، في ولاية وسط الاستوائية، سبعة من عمال المعونة التابعين لمنظمات غير حكومية وطنية لمدة ٢٠ يوماً. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قامت القوات المعارضة في الجيش الشعبي بتوقيف قافلة إنسانية في ياي، في ولاية وسط الاستوائية، واحتجز ١٠ من عمال المعونة من رعايا جنوب السودان الذين توظفهم الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لمدة خمسة أيام، ثمّ أطلق سراحهم. وفي ١٤ أيار/مايو، احتجزت القوات المعارضة في الجيش الشعبي ثمانية من العاملين في منظمات غير حكومية في محيط منطقة يانقيري، في ولاية غرب الاستوائية، ثمّ أطلقت سراحهم بعد أربعة أيام.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرقلت عمليات إيصال المعونة وتعطّلت بطرق متعدّدة، وذلك بفعل التدخل البيروقراطي للسلطات، وبسبب طلبات الرسوم المخصّصة، وشروط الاعتماد، وفرض ضرائب غير قانونية على عمال المعونة وابتزازهم وتهديدهم وتخويفهم ومضايقتهم. وأفادت الأنباء بوقوع ١١٠ حوادث تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية في شباط/فبراير، انطوى ٤٠ حادثا منها على ممارسة العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وفي آذار/مارس، أُفيد بوقوع ٧٠ حادثاً تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية، انطوى ٤٢ حادثا منها على ممارسة العنف ضد عمال المعونة أو أصولها. وفي نيسان/أبريل، بلغ عدد تلك الحوادث ٨٠ حادثا من بينها ٣٢ حادثا اشتمل على أعمال عنف. ومن بين هذه الحوادث التي وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل، نُسبت نسبة ٤٧ في المائة و ٣٩ في المائة و ٤٤ في المائة على التوالي إلى قوات وأجهزة أمن الدولة. وفي أبريل/نيسان وأيار/مايو، تسبّب القتال في ولاية الوحدة بنقل أكثر من ٥٠ من عمال المعونة بشكل مؤقت، مما أدى إلى تعطيل إيصال الخدمات المنقذة للحياة إلى عشرات الآلاف من الأشخاص.

٢٩ - وعلى الرغم من الصعوبات والمخاطر، استمرت المنظمات الإنسانية في إيصال المساعدات المنقذة للأرواح وتوفير الحماية. وفي نهاية آذار/مارس، كانت المنظمات الإنسانية في جنوب السودان قد قدّمت المساعدة إلى ثلاثة ملايين شخص تقريباً من أصل ستة ملايين كان من المقرّر مساعدتهم في عام ٢٠١٨. وشمل هؤلاء ٢,٨ مليون شخص تلقّوا مساعدات غذائية؛ وأكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص أتيحت لهم إمكانية الحصول على المياه النظيفة؛ وحوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص زُوّدوا بموادّ غير غذائية حيوية؛ وحوالي ٠٠٠ ٢٣٠ من الأطفال والنساء قُدّمت لهم مساعدات تغذوية عاجلة؛ ونحو ٠٠٠ ٣٩٠ طفل قُدّمت لهم المساعدة للحصول على التعليم؛ وأكثر من ٠٠٠ ٥١٠ شخص ممّن تلقوا خدمات الرعاية الصحية و ٩٨٥ ٤٦٣ طفلاً تم تلقيحهم ضد الحصبة؛ وأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص حصلوا على خدمات الحماية المتخصصة.

٣٠ - واعتباراً من ٣١ أيار/مايو، خُصّص تمويل قدره ٤٠٦,٢ ملايين من دولارات الولايات المتحدة تقريباً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، من أصل مبلغ الـ ١,٧٢ بليون دولار المطلوب في إطار الخطة.

خامسا - تنفيذ المهام التي كلفت بها البعثة

٣١ - في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، سافرت الأمينة العامة المساعِدة لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، إلى جنوب السودان لمناقشة طرائق تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذي أجري في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير

٢٠١٨ (انظر S/2018/143) والولاية الجديدة للبعثة مع المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والقيادة العليا للبعثة والفريق القطري. وخلال زيارتها، التقت بالنائب الأول للرئيس ووزراء الحكومة، ودعت الحكومة إلى التعاون مع البعثة، والوفاء بالتزامها بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، والمشاركة على نحو بنّاء في منتدى التنشيط، وكفالة أن تكون مبادرات المصالحة المحلية، بما في ذلك عملية الحوار الوطني، منابر تكميلية لجهود الهيئة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، شاركت السيدة كيتا أيضاً في حوار للقيادة رفيع المستوى مع الحكومة، ومع شركاء آخرين وطنيين ودوليين لتعزيز وتوسيع نطاق التدخلات الرامية إلى منع العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات والتصدي له. ثم زارت إثيوبيا في وقت لاحق حيث التقت بالقيادة العليا للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان وناقشت مع قادة الهيئة دعم الأمم المتحدة لعملية السلام.

ألف - حماية المدنيين

٣٢ - تمشيا مع الولاية، عملت البعثة مع شركاء الفريق القطري للأمم المتحدة لمواءمة أنشطة الحماية في إطار نهج يتم اتباعه على نطاق المنظومة. وفي الوقت الحالي، تتبع البعثة نهجاً ثلاثي المستويات لحماية المدنيين. وفي إطار المستوى الأول المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، عملت البعثة، من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص، مع السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة. وأكدت البعثة مجددا من خلال هذه الاتصالات المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق سلطات جنوب السودان في مجال حماية المدنيين، والتمست تعاونها والشركاءَ الآخرين لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحماية المدنيين. وفي أعقاب تصاعد أعمال العنف في جنوب ولاية الوحدة، سافر ممثلي الخاص في ١ أيار/مايو إلى بلدة لير وإلى دابلوال، في مقاطعة ماينديت، للاجتماع مع الأطراف المتحاربة، وحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس والتمسك بمسؤوليتهما عن حماية المدنيين من النزاع المسلح. وعقدت البعثة على المستوى دون الوطني ٢٧ حلقة عمل في مجال التماسك الاجتماعي والمصالحة وإدارة النزاعات شملت ٧١٠ ٥ مشاركين (٧٩٦ ١ امرأة)، بمن في ذلك مشاركون من مواقع الحماية التابعة للبعثة.

٣٣ - وفي إطار المستوى الثاني المتعلق بالحماية من العنف البدني، كانت البعثة قد وفرت في ٣١ أيار/مايو الحماية لما عدده ٧٢٣ ٢٠٣ من الأشخاص المشردين داخليا في خمسة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة. وشمل ذلك ٧٢٥ ١١٦ شخصا في بانتيو، و ٤٠٥ ٣٩ أشخاص في جوبا، و ٤١٧ ٢٤ شخصا في ملكال، و ٢٩٦ ٢ شخصا في بور، و ٨٨٠ ٢٠ شخصا في واو. وتم توفير ملاذ في منطقة للحماية المؤقتة في لير، بولاية الوحدة، لما عدده ٠٠٠ ٢ شخص من المشردين.

٣٤ - وسُجِّل ما مجموعه ٧٩١ جريمة وحادثا أمنيا داخل المواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أبلغ عن أعلى نسبة من هذه الحوادث في بانتيو (٣٦٧) ثم جوبا (١٧١) وواو (١٤٠) وملكال (٨٤) وبور (٢٩). وكان أكثر أشكال الحوادث الأمنية المسجلة شيوعا الاعتداء (١٥٢) ثم القتال (٨١) والسرقة (٧٩). وأجرت البعثة ١١٥ عملية بحث في مواقع الحماية، أفضت إلى مصادرة مواد محظورة مثل الأسلحة والذخائر والمخدرات غير المشروعة وممتلكات الأمم المتحدة المسروقة. ومن أجل تعزيز الطابع المدني للمواقع، واصلت البعثة عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي القبائل في مواقع جوبا وواو وملكال وبانتيو لتحسين ظروف التعايش والأمن والسلامة. ووضعت البعثة إجراءات تشغيل موحدة بشأن فحص الوافدين الجدد إلى المواقع. وأصدرت البعثة أيضا مبادئ توجيهية بشأن احتجاز الأشخاص الذين

يشكلون تهديدا أمنيا داخل المواقع أو يشكلون تهديدا لها. واحتجز ما مجموعه ١٢٦ من الأشخاص المسؤولين عن حوادث أمنية خطيرة داخل المواقع في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بانتيو وجوبا وملكال خلال الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨.

٣٥ - ووضعت البعثة إطارا لتحسين التنسيق وتبادل المعلومات مع السلطات الوطنية، بما في ذلك وضع بروتوكول للاستجابة لطلبات التعاون في مجال تحديد واعتقال الفارين المشتبه فيهم الذين يعتقد أنهم مقيمون داخل مواقع الحماية. ومن أجل تعزيز المساءلة، وضعت البعثة مشروعا تجريبيا لإحالة القضايا الخطيرة المتعلقة بارتكاب جرائم داخل مواقع الحماية من أجل التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها على الصعيد الوطني. وفي المرحلة الأولية للمشروع التجريبي، قبلت مديرية النيابة العامة ست قضايا للتحقيق في ادعاءات بارتكاب أعمال عنف جنسي في موقعي ملكال وبانتيو. وهناك قضايا أخرى تقوم المديرية نفسها باستعراضها. وتعمل البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات صاحبة المصلحة من أجل إنشاء وحدة متخصصة من الشرطة الوطنية والمدعين العامين والقضاة للتركيز على الجرائم المتصلة بالنزاع المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

٣٦ - وواصلت البعثة التركيز على ردع أعمال العنف ضد المدنيين خارج مواقع الحماية التابعة لها والتخفيف من حدتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُيِّر ما مجموعه ١٢ ٠٢٥ دورية (قصيرة وطويلة المدة وجوية متنقلة ونهرية وراجلة) بما في ذلك ١٣١ دورية لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وشملت هذه الدوريات تسيير دوريات منتظمة خارج مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وبور وملكال وواو. وفي مناطق أعالي النيل، شملت مواقع الدوريات كاكا ومايوت وناصر وباجاك وأبوروك وكدوك وتونغا والضفة الغربية لنهر النيل. وأنشأت البعثة أيضا قاعدة عمليات في موقع وعر في كدوك لإتاحة وجود دائم لها من أجل تهيئة بيئة مواتية وآمنة لإيصال المساعدة الإنسانية والعودة الطوعية. وتم الإبقاء على دوريات بناء الثقة والدوريات المتكاملة في أنحاء ولاية الوحدة، مع التركيز على أدوك ولير وبنيجار ومايانديت وكوج وميوم وبواو ونشر فصيلة إضافية في لير. وتم تسيير دوريات جوية متنقلة في بواو وكوش وروبكوي وتونيور، بهدف ردع الهجمات التي تشن على المدنيين. وفي واو، غرب بحر الغزال، نشرت البعثة قوات إضافية لدعم تخفيف الاكتظاظ في مواقع حماية المدنيين في واو، ووطدت وجودها في ياي بولاية وسط الاستوائية مع نشر سرية واحدة. وواصلت البعثة وجودها من خلال الدوريات الجوية المتنقلة الطويلة المدة المنتظمة والمتكاملة في المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهي أكوبو (جونقلي) وكدوك (أعالي النيل)، من أجل دعم تقديم المعونة الإنسانية وتعزيز الإلمام بالحالة المحلية. وسيرت البعثة أيضا دوريات إلى يرول ومابير (ولاية البحيرات) وفي بانياغور - بوكتار وبوتشالا (ولاية جونقلي) وراجا ومنطقة مثلث واو (ولاية غرب بحر الغزال) وتامبورا (ولاية غرب الاستوائية).

٣٧ - وفي إطار المستوى الثالث المتعلق بتهيئة بيئة توفر الحماية، تواصلت البعثة مع السلطات والمجتمع المدني لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لعودة السكان المشردين. وشمل ذلك التخفيف من الاكتظاظ في مواقع الحماية في واو من خلال تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للمشردين داخليا عن طريق زيادة تسيير الدوريات خارج الموقع، وتعزيز قدرة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وغيره من مؤسسات سيادة القانون، وتعزيز الحوار بين السكان المشردين والحكومة للمساعدة في بناء الثقة. وواصلت البعثة تعزيز الأمن من خلال المشاريع السريعة الأثر، وبناء الهياكل الأساسية المتصلة بالأمن في المناطق المحتملة للعودة،

بما في ذلك واو وأويل وواراب. وعززت هذه المبادرات العمل الذي تضطلع به البعثة مع السلطات الأمنية لحماية العائدين.

٣٨ - وواصلت البعثة أيضا العمل مع النساء بشأن منع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام. وعقدت البعثة عددا من مناقشات المائدة المستديرة والمناسبات ذات الصلة، وتوجت بعقد حوار الأيام المفتوحة لجنوب السودان من أجل المرأة والسلام والأمن التي شاركت فيها ١٥٠ امرأة من قادة المجتمع المدني من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس. ووفرت البعثة التدريب ووضعت دليلا بشأن التحقيق والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. ووضع الفريق العامل المعني بتنفيذ البيان الموقّع بين الأمم المتحدة والحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الصيغة النهائية لخطة عمل لقوات الأمن الحكومية والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتخفيف منه والتصدي له.

باء - رصد حقوق الانسان والتحقيق بشأنها

٣٩ - ازداد وقوع انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنساني ازديادا ملحوظا مقارنة بفترة التقرير السابقة، وشمل ذلك قتل المدنيين وإصابتهم وأعمال العنف الجنسي والتشريد القسري والنهب وتدمير الممتلكات المدنية وسوء المعاملة والتحرش والاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول دون محاكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بالتحقق من مقتل ٣٨٣ مدنيا (من بينهم ٩٤ امرأة و ٣٢ طفلا) وإصابة ٨٤ (من بينهم ١٨ امرأة و ٦ أطفال) كنتيجة مباشرة للنزاع. وابتداء من ٢١ نيسان/أبريل، شنت القوات الحكومية والشباب المسلح هجمات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في مقاطعتي لير ومايينديت في ولاية الوحدة. وأوفدت البعثة على وجه السرعة فريقا للتحقيق إلى المنطقة وثّق ما بدا أنه هجمات متعمدة على المدنيين، بمن في ذلك المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال. وزعم أن ما لا يقل عن ١١٢ امرأة وفتاة تعرضن للاغتصاب، بمن فيهن طفلة تبلغ من العمر أربع سنوات. وخلال فترة التقرير، وثقت البعثة ٥٦ حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جميع أنحاء البلد، وقع ضحيتها ما مجموعه ٢٧٨ امرأة وفتاة، بمن في ذلك ٢٤ طفلا ورجل واحد. ونسب ٢٦ حادثا إلى الجيش الشعبي والقوات الموالية لتعبان دينق جاي في الحملة العسكرية التي شنت في لير ومايينديت. ونسب ٢٢ حادثا إلى الجيش الشعبي، وستة إلى جناحه المعارض الموالي لمشار، وواحد إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وواحد إلى ميليشيا لو نوير. ولا يزال انعدام الأمن ومنع الوصول يعيقان سير تحقيقات الأمم المتحدة. وفي الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣١ أيار/مايو، تم توثيق ١٨ حادثا من حوادث منع الوصول، نسب ١٢ منها إلى الجيش الشعبي وستة إلى جناحه المعارض الموالي لمشار.

٤٠ - ووثقت البعثة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن الحكومية المشاركة في عمليات نزع سلاح المدنيين في شرق الاستوائية والبحيرات وواراب وتحققت منها (أو أكدتها)، وقد شملت قتل وجرح مدنيين وشن هجمات على عمال المعونة الإنسانية والتشريد القسري والنهب وتدمير الممتلكات المدنية وابتزاز أصحابها والاعتقال التعسفي والاحتجاز وإساءة معاملة المدنيين الذين قاوموا نزع السلاح أو اعتُقد أنهم يعارضونه. وأفيد أن قوات نزع السلاح التابعة للحكومة قتلت شابين وأحرقت منازل لمدنيين واعتقلت تعسفا تسعة مدنيين في قرية لونع آميث، غرب ولاية البحيرات،

في ١٩ شـباط/فبراير؛ وأفيد أنها هاجمت مدنيين ودمرت ممتلكات مدنية وشـردت نحو ٨ ٠٠٠ مدني في المنطقة الواقعة شمال شرق بلدة رومبيك في ٢١ آذار/مارس.

٤١ - ولا تسـتوفي ظروف الاحتجاز ومرافق السـجون الحد الأدنى من المعايير الدولية، حيث لا تزال حالات الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة تشكل مسألة تثير القلق. وفي ١١ نيسان/أبريل، احتجزت دائرة الأمن الوطني سبعة مسؤولين من أويل لأسباب غير واضحة، بمن فيهم ثلاثة أعضاء في المجلس التشـريعي للولاية أفيد عن رفع حصـانتهم التشـريعية أثناء الجلسـة الاسـتثنائية للمجلس. وفي ٢٢ شـباط/فبراير، تابعت البعثة قضـية الاعتقال التعسـفي الذي قامت به القوة الرسمية لنزع السـلاح في ولاية شرق الاستوائية، بما في ذلك الاحتجاز المطول دون محاكمة والاعتداء البدني على ثمانية مدنين وسوء معاملتهم في سـجن توريت للاشـتباه في قتلهم أربعة أشـخاص وجرح اثنين آخرين في قرية إيباهوري في مقاطعة لوبا في ولاية شـرق الاسـتوائية. وتم توثيق حالات من الاعتقال التعسـفي والاحتجاز بالوكالة والاحتجاز المطول دون محاكمة وانتهاكات حقوق الإنسـان في مجال إقامة العدل، تعرض لها عدد من القصر دون سن المسؤولية الجنائية. وفي ١٦ آذار/مارس، احتجز ١٢ قاصرا دون توجيه تهم إليهم في مركز شـرطة بور، بمن فيهم ثلاثة أطفال لا تتجاوز أعمارهم عشـر سـنوات. وأفضـت أنشـطة الدعوة التي اضطلعت بها البعثة إلى إطلاق سراحهم في ١٩ آذار/مارس.

٤٢ - ولا يزال استمرار عدم التقيد بمعايير المحاكمة العادلة والمحاكمة وفق الأصول القانونية، بما في ذلك في القضـايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام، يشـكل مصـدر قلق بالغ. ففي ٢٣ شـباط/فبراير، أصـدرت المحكمة العليا حكما ضـد ويليام جون اِندلي، وهو أحد رعايا جنوب أفريقيا، يقضـي عليه بالإعدام بتهم التمرد، واللصـوصـية، وأعمال التخريب والتجسـس، والإرهاب، ومحاولات الإطاحة بحكومة قائمة على أساس دستوري، بموجب المادة ٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية في جنوب السـودان. وقدم المدعى عليه طعنا أمام محكمة الاستئناف (في المنطقة الاستوائية الكبرى) في ٧ آذار/مارس بحجة عدم النظر في المادة ٩ من اتفاق وقف الأعمال العدائية، من أجل الامتثال للحق في الحصـول على تمثيل قانوني والحق في اسـتدعاء شـهود الدفاع. ولا تزال قضـية الاسـتئناف الخاصـة بجَيمس غاتديت داك، السـكرتير الصـحفي السـابق لزعيم الجناح المعارض في الحركة الشـعبية/الجيش الشـعبي، ريك مشـار، معلقة منذ تاريخ ١٢ شـباط/فبراير، الذي أصـدرت فيه المحكمة العليا حكما بالإعدام بحقه. ولم يُحدَّد حتى الآن تاريخ محاكمة ١١ جنديا من جنود الجيش الشعبي اتُّهموا بارتكاب شتى الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسـان في مجمع فندق تيرين في تموز/يوليه ٢٠١٦، فما زالت تلك المحاكمة معلقة منذ ٩ شباط/فبراير.

٤٣ - وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، لم توقَّع بعد مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي وجنوب السودان لإنشـاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، بعد مضـي خمسة أشهر على إقرارها من قِبل مجلس الوزراء في جنوب السـودان. وفي انتظار التوقيع على تلك المذكرة، شـرعت مفوضـية الاتحاد الأفريقي في إجراءات استقدام أعضاء فريق عمل يُعنى بمشروع تفعيل المحكمة المختلطة.

٤٤ - وواصـلت المؤسـسـات الحكومية فرض القيود على حريات التعبير والإعلام وتكوين الجمعيات. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ شباط/فبراير، أصدرت سلطات جونقلي قرارا وزاريا بحلّ جميع رابطات الشباب بدعوى الانخراط في أنشطة يُحتمَل أن تؤدي إلى انهيار النظام العام. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء شـرعية هذا الإجراء ومدى تناسبه. وفي ١ آذار/مارس، أصدرت الهيئة المهنية المعنية بالمحررين والمديرين الإعلاميين، وهي منتدى المحررين الوطني، مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال التحرير لوسـائل الإعلام في جنوب

السودان، تهدف إلى تشجيع اتباع معايير عالية في الصحافة. وفي ٣ أيار/مايو، نظمت اليونسكو واتحاد صحفيي جنوب السودان منتدى للاحتفاء باليوم العالمي لحرية الصحافة، نُوقِش فيه دور وسائل الإعلام في مساءلة مؤسسات الدولة أمام الجمهور.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة ٤٧ نشاطا من أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان ومن أنشطة التوعية، استفاد منها ما مجموعه ٣٠٣ ٣ مشاركين (من بينهم ٥٩٧ ١ من النساء). وشمل ٣٩ من هذه الدورات إقامة دورات لإذكاء الوعي العام بشأن حقوق الإنسان والمساءلة، استفاد منها ٦٢٠ ٢ مشاركا (من بينهم ٣٠٤ ١ من النساء) من منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. أما الدورات الثماني الأخرى فقد شهدت مشاركة ٦٨٣ فردا من أفراد القوات النظامية (من بينهم ٢٨٨ من النساء). وشملت هذه الأنشطة حلقة عمل لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة في جنوب السودان (من بينهم خمس نساء)، نُظِّمت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار تعميم مراعاة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي، يَسَّرت البعثة أيضا عقد دورات بشأن ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان لما عدده ٦٨٠ من أفرادها النظاميين، بمن فيهم ١٥٧ امرأة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثَّقت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية برصد أوضاع الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها، ١٣٥ حادثا انطوت على انتهاكات جسيمة، جرى التحقق من ٧٥ حادثا منها، وتضرر منها ما لا يقل عن ٥٤١ ٢ طفلا (من بينهم ٢٢٠ ١ فتاة). ووقع ما يقارب نصف الحوادث التي جرى التحقق منها (٤٩ في المائة) في منطقة أعالي النيل الكبرى. وأشارت التقارير إلى أن ٤٤ في المائة من الحوادث التي جرى التحقق منها تقع مسؤوليته على كاهل الجيش الشعبي، بينما تقع مسؤولية ٤٢ في المائة على كاهل جناحه المعارض الموالي لمشار.

٤٧ - وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تقديم الدعم للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان في فرز الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتقدير أعمارهم. وفي ١٧ نيسان/أبريل، سُرِّحت رسميا دفعة قوامها ٢٤٨ طفلا (من بينهم ١١١ فتاة) من صفوف قوات الجيش الشعبي الموالية لتعبان دينق ومن صفوف الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان في ولاية غرب الاستوائية. وفي ١٧ أيار/مايو، سَرَّحت الجماعات المسلحة في بيبور، بولاية جونقلي، ٢١٠ أطفال (من بينهم ٣ فتيات). وبإضافة هذه الأعداد إلى دفعة تسريح سابقة جرت في يامبيو في شباط/فبراير، فإن عدد الأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة في جنوب السودان هذا العام يصل بذلك إلى ٨٠٦ أطفال. ويَسَّرت البعثة أيضا تنظيم ١٠٢ من الدورات التدريبية ودورات التوعية بشأن حماية الأطفال لفائدة ٨٢٦ ٦ مشاركا (من بينهم ٦٤٥ ٢ امرأة) من القوات النظامية التابعة للحكومة، والسلطات العامة، وأفراد المجتمعات المحلية، وأفراد البعثة. كما قدمت التدريب في مجال حماية الأطفال لـ ٥٢٢ فردا من أفراد الجيش الشعبي (من بينهم ٣٠ امرأة).

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٨ - واصلت البعثة توفير الحماية العسكرية لإيصال المساعدات الإنسانية حيثما طُلِب ذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت البعثة بعثات للحماية وبعثات لتقييم الوضع الإنساني في الميدان إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة على حد سواء في جميع أنحاء البلد. ومن بين المواقع التي

شملتها هذه البعثات أبوروك وكدوك في ولاية أعالي النيل، وبول الشرقية وتومور وثويونغ ولير وميوم في ولاية الوحدة، وشرق التونج وغرب التونج في ولاية واراب. وإثر ورود تقارير في نيسان/أبريل عن تسبُّب سرقة الماشية في منع المنظمات غير الحكومية من تقديم المعونة في تونج وولاية واراب، دعت البعثة سلطات الولايتين إلى تأمين الطرق لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية في أمان. وواصلت البعثة إصلاح أجزاء من الطرق والجسور وتحسين حالتها، وذلك لصالح الاقتصاد المحلي وإيصال المعونة الإنسانية على السواء. وفي آذار/مارس، بدأت البعثة، باشتراك مع برنامج الأغذية العالمي ووزارة الطرق والجسور، بأعمال إصلاح على امتداد طريق طوله ٤٠٠ كيلومتر يمتد من جوبا إلى رومبيك، عبر بلدة يرول، وهو طريق هام لنقل المساعدات الإنسانية وللنشاط الاقتصادي أيضا.

٤٩ - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتلبية طلبات قدمتها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لإجراء عمليات مسح وتطهير بهدف دعم إعادة توطين المشردين والعودة إلى المناطق التي تضررت من النزاع سابقا، وتطهير بعض المناطق لاستعمالها كمواقع لتوزيع الأغذية. وشاركت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثتين إنسانيتين أُوفدتا إلى راجا في ولاية غرب بحر الغزال، وموندري في ولاية وسط الاستوائية، حيث اضطلعت بعمليات لإزالة المتفجرات الخطرة والتخلص منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم نشر ٣٦ فريقا من أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء البلد، وجرى مسح مساحة إجمالية تبلغ ١٦٢ ٩٥٥ ١٥ مترا مربعا ورفع القيود عن استخدامها، وكذلك إزالة وتدمير ٥٤٠ ٥ قطعة من المتفجرات الخطرة و ٠٩٦ ٦٥ قذيفة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح وتطهير موقع قاعدة العمليات في كدوك، بولاية أعالي النيل. وفي ٧ آذار/مارس، أدى حادث وقع في موقع لتدمير المتفجرات في ملوط، بولاية أعالي النيل، إلى مقتل أحد أفراد إزالة الألغام وإصابة آخر، والحادث هو الآن قيد التحقيق.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق وعملية السلام

٥٠ - واصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة في دعم عملية السلام في جنوب السودان، ولا سيما فيما يتعلق بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى. وشمل ذلك عقد اجتماع مع الرئيس موسيفيني في نيسان/أبريل قبل انعقاد اجتماع مجلس التحرير الوطني ومحادثات منتدى التنشيط، وعقد اجتماعات مع مسؤولين كبار في الولايات الإقليمية في أيار/مايو، والتواصل مباشرة مع الرئيس كير لحث الحكومة على مواصلة مشاركتها البنّاءة في جهود السلام الجارية وتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وُقِّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما عمل الممثل الخاص بصورة منتظمة مع الأوساط الدبلوماسية والشركاء الآخرين من أجل حشد الدعم المقدم إلى عملية السلام وتنسيقه. وفي ٢٢ آذار/مارس، نظمت البعثة في جوبا حلقة عمل للأحزاب السياسية بشأن موضوع المنتدى، وهو السلام والمصالحة. ومن ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل، عقدت البعثة جلسة مشاورات عامة بشأن المنتدى، حضرها قرابة ٤٠٠ شخص من منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الدينية والهيئات النسائية والشبابية. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ما فتئت البعثة تعمل مع قادة الحوار الوطني ولجنته التوجيهية، داعية إلى اتخاذ تدابير ملموسة لجعل الحوار شاملا للجميع وذا مصداقية.

٥١ - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي وتوفير الحماية العسكرية لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، في إطار عملياتها لتنفيذ ولايتها المتعلقة بالرصد والتحقق. ونشرت البعثة

معلومات فيما بين الجماهير المحلية بشأن اتفاق وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك كتيبات موجزة بست لغات، وبطاقات ذاكرة، وملصقات، ولوحات إعلانية.

٥٢ - واستمرت البعثة في تقديم الدعم وإيلاء الأولوية لتمثيل النساء ومشاركتهن النشطة في عملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت البعثة على الحكومة، وأعضاء البرلمان، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، الوثيقة الختامية التي تمخضت عنها حلقة عمل دعمت البعثة تنظيمها مع النساء السياسيات بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام. كما أسهمت البعثة أيضا في دورة تدريبية، عُقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو، للبرلمانيات وللنساء الأعضاء في اللجنة التوجيهية للحوار الوطني، هدفت إلى تعزيز مشاركة المرأة في المراحل التالية من الحوار.

٥٣ - وواصلت البعثة تقديم الدعم لفريق عامل من المجتمع المدني معني بالعدالة الانتقالية، أجرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مزيدا من المشاورات بشأن التشريعات الرامية إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولَأْم الجراح، على النحو المقترح في الاتفاق. وأُجرِيت هذه المشاورات في الفترة من ١٥ إلى ٢٩ آذار/مارس في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة وكان الهدف منها استكمال المشاورات التي من المقرر أن تُجريها داخل البلد لجنة أنشأتها وزارة العدل والشؤون الدستورية. وجرت المشاورات مع اللاجئين في غامبيلا، بإثيوبيا، وجبل أولياء، في السودان، وكاكوما، في كينيا.

سادسا - الملاك الوظيفي للبعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

٥٤ - في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغ عدد موظفي البعثة المدنيين ٢ ٦٧٦ موظفا، منهم ٨٨٤ موظفا دوليا (من بينهم ٢٢٩ امرأة يمثلن نسبة ٢٦ في المائة)، و ١ ٣٩٧ موظفا وطنيا (من بينهم ١٩٧ امرأة يمثلن نسبة ١٤ في المائة)، و ٣٩٦ من متطوعي الأمم المتحدة (من بينهم ١٢٣ امرأة يمثلن نسبة ٣١ في المائة).

٥٥ - وبلغ قوام أفراد الشرطة في ٣ حزيران/يونيه ١ ٦٥٤ فردا (من أصل القوام المأذون به وهو ٢ ١٠١ شرطي)، وهو يشمل ٦٢٥ فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (من بينهم ١٢٥ امرأة يمثلن نسبة ٢٠ في المائة)، و ٩٥٦ فردا في وحدات الشرطة المشكلة (من بينهم ١٤٥ امرأة يمثلن نسبة ١٥ في المائة)، و ٧٣ من موظفي السجون (من بينهم ٢٠ امرأة يمثلن نسبة ٢٧ في المائة).

٥٦ - وفي ٣ حزيران/يونيو، بلغ قوام أفراد البعثة ١٣ ٧٦٧ فردا عسكريا، وهو يشمل ١٨٤ من ضباط الاتصال العسكريين (من بينهم ٢٠ امرأة يمثلن نسبة ١١ في المائة)، و ٣٧٦ من ضباط الأركان العسكريين (من بينهم ٥٢ امرأة يمثلن نسبة ١٤ في المائة)، و ١٣ ٢٠٧ من أفراد الوحدات العسكرية (من بينهم ٤٠٩ نساء يمثلن نسبة ٣ في المائة).

٥٧ - ومن أصل القوام المأذون به لقوة الحماية الإقليمية وهو ٤ ٠٠٠ فرد، بلغ عدد الأفراد الذي تلقوا التدريب التوجيهي حتى الآن ٢ ٢٩٧ فردا، بمن فيهم ٢٩ فردا من أصل قوام عنصر المقر البالغ ٣٨ فردا، و ١٣ ضابطا للاتصال العسكري من القوام المقرر وهو ٢٠ ضابطا. ونُشرت القوات التكميلية الكاملة لوحدة الهندسة البنغلاديشية، والسرية النيبالية العالية التأهب، وكتيبة المشاه الصينية والرواندية. ومن المقرر أن يصل الجزء الرئيسي من كتيبة المشاة الإثيوبية إلى جوبا في الفترة ما بين ١٠ و ٢٦ حزيران/يونيه.

٥٨ - وتواصل البعثة تنفيذ وتعزيز تدابيرها الخاصة بالسلوك والانضباط، مع زيادة التركيز على مبادرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفضلا عن القيام بأنشطة التوعية الداخلية، ركزت البعثة تركيزا

واسع النطاق على تعزيز آليات مساعدة الضحايا. وأجريت عملية تقييم شاملة للمخاطر في جميع مواقع البعثة التي توجد بها مواقع لحماية المدنيين، وهي جوبا وبور وملكال وبانتيو وواو، وذلك لتحديد مخاطر معينة والتوصية بالتدابير العلاجية المناسبة.

٥٩ - واستفاد الأفراد العسكريون من برنامج مصمم خصيصا لتدريب المدربين على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجري التعاون مع فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويشمل ذلك وضع آليات التظلم المجتمعية في جميع مناطق جنوب السودان. وسجلت البعثة ثلاثة ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وادعاء واحدا بالتحرش الجنسي، وقامت بإحالتها إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيها. وانتهى المكتب، الذي يعمل بصورة مستقلة ويرفع تقاريره إلى الجمعية العامة، من التحقيق في ادعاء الاستغلال الجنسي الذي يمس أفراد شرطة ينتمون إلى وحدة الشرطة المشكلة في واو. وأثبت التقرير أن أفرادا من وحدة الشرطة المشكلة متورطون في المقايضة بالجنس، وهي ممارسة تنتهج الأمم المتحدة نحوها سياسة عدم التسامح إطلاقا. واتساقا مع الأنظمة القائمة، أعيد أفراد الشرطة الذي أدينوا بارتكاب سوء السلوك إلى أوطانهم لأسباب تأديبية، ومُنعوا من الخدمة بالأمم المتحدة. وجرى أيضا إطلاع الحكومة على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدعم التحقيقات التي تجريها.

سابعا - انتهاكات اتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٧٢ حادث انتهاك لاتفاق مركز القوات، تضمن بعضها انتهاكات متعددة.

٦١ - وإجمالا، سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٣٨ حادثا تتضمن فرض قيود على التنقل أثرت على عمليات البعثة وأسندت المسؤولية عنها إلى الحكومة. ومما يثير القلق بوجه خاص عدد القيود المفروضة على تنقل أفراد البعثة المكلفين برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وجرى الإبلاغ أيضا عن ست حالات جديدة من اعتقال واحتجاز أفراد البعثة، بما في ذلك حالة تتعلق بموظف يعمل في إذاعة مرايا. وفي حالة من هذه الحالات، تعرض الموظف للاعتداء البدني أيضا. وفي أربع حالات، أطلق سراح الموظفين المعتقلين بعد بضع ساعات، في حين أطلق سراحهم بعد يوم واحد في حالتين. ولا يزال مكان وجود موظفَيْن آخرَيْن اعتقلا في عام ٢٠١٤ مجهولا. ولم توفر الحكومة للبعثة إمكانية الوصول إليهم أو الاطلاع على معلومات عن حالتهم، على الرغم من الطلبات المنتظمة.

٦٢ - ولا تزال انتهاكات الالتزام بتيسير دخول أفراد البعثة إلى جنوب السودان مستمرة. ووُجه انتباه الحكومة إلى ممارسة تحصيل رسوم على إلغاء التأشيرة عند تقدم موظفي البعثة بطلب تمديد التأشيرة، واتخذت الحكومة تدابير فورية لوقف تلك الممارسة. وبالإضافة إلى هذه الحوادث، سُجلت سبع حالات تعرض فيها أفراد البعثة والمتعاقدون للتهديد أو المضايقة أو الاعتداء، وسُجلت ثماني حالات لحجز ممتلكات البعثة أو الاستيلاء عليها، أحيانا بالتزامن مع حوادث أخرى. ولم تتم إعادة مركبة تابعة للبعثة استولت عليها دائرة الشرطة الوطنية في جوبا في ٢٥ كانون الثاني/يناير، رغم الطلبات المتكررة.

٦٣ - وسُجل ما مجموعه ثلاثون حادثا تمثلت في عرقلة أنشطة البعثة من جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار. وسُجل نحو إحدى عشرة حالة في ولاية وسط الاستوائية، وثماني حالات في ولاية الوحدة، وحالتان في جونقلي، وثماني حالات في ولاية أعالي النيل، وحالة واحدة في ولاية غرب الاستوائية. وأفضى ثمانية من هذه الحوادث أيضا إلى عرقلة الأنشطة المنوطة بالبعثة فيما يتعلق برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال إعداد سجل شهري بالحوادث وعقد اجتماعات مباشرة مع المسؤولين المعنيين.

٦٤ - وللوقاية من الأخطار التي تهدد موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها وللتخفيف من حدتها، تواصل البعثة تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية، ويشمل ذلك تعزيز الحماية المادية لمباني الأمم المتحدة، واستخدام نظم الإنذار ونظم تتبع الموظفين وتوثيق التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الحكومية. وتشجع البعثة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على العمل دائما مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي من أجل تيسير الوصول إلى المناطق الشديدة الخطورة. وتواصل البعثة أيضا استخدام قنواتها المتعددة الوسائط للاتصال والتوعية لتعزيز فهم الجمهور لولاية البعثة ودور حفظة السلام في بناء السلام وحماية المدنيين في جنوب السودان.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٦٥ - أثني على الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي فيما يتعلق بمنتدى التنشيط. وأرحب بالجهود الرامية إلى تقليص الفجوات بين الأطراف وإحراز تقدم في المحادثات. وأحث الأطراف على العمل مع الوسطاء على أساس من حسن النوايا، وإبداء الإرادة السياسية لتسوية هذا النزاع بصورة نهائية. وأرحب أيضا بما أعلنته الهيئة الحكومية الدولية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من اعتزامهما فرض جزاءات محددة الهدف على منتهكي اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويجب أن تكون هناك عواقب للانتهاكات الصارخة لهذا الاتفاق وكلفة ملموسة مقابل مواصلة أعمال العنف. وفي هذا الصدد، أدعو الهيئة الحكومية الدولية إلى التعجيل بنشر الانتهاكات المبلغ عنها في الوقت المناسب التي وثقتها آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واتخاذ إجراءات ضد الأفراد الذين يواصلون عرقلة عملية السلام، وفقا لقرار مجلس وزراء الهيئة المؤرخ ٣١ أيار/مايو.

٦٦ - ومن الواضح أن إجراء الانتخابات في الظروف السياسية والأمنية والإنسانية الراهنة أمر غير واقعي ومن شأنه أن يضر باستقرار البلد. وفي هذا الصدد، أشجع المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على مواءمة وتنسيق الجهود لدعم الهدف المتمثل في تحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة والعمل بصدق على إبداء وحدة الهدف دعما لعملية السلام.

٦٧ - وفي جنوب السودان، أدت المشاورات العامة التي أجريت في إطار عملية الحوار الوطني إلى جمع وجهات النظر بشأن أسباب النزاع العنيف في البلد والحلول الممكنة. وإذ ألاحظ التحدي الأساسي المتمثل في مقاطعة المعارضة للحوار، وأوجه القصور في مشاركة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، أحث قادة الحوار على تكثيف جهودهم الرامية إلى التواصل مع زعماء المعارضة والمواطنين داخل البلد وخارجه، من أجل ضمان الشمول والمصداقية والشفافية في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، أشجع من يأخذون بزمام الحوار الوطني ويشاركون فيه، ومنتدى التنشيط، وعملية إعادة توحيد الحركة الشعبية على

كفالة أن تكون هذه المبادرات مكملة لبعضها بعضا. وأدعو الحكومة أيضا إلى احترام ضرورة أن يكون الحوار شاملا بالكامل وبعيدا عن التدخل السياسي، إذا أريد له أن يسهم إسهاما فعالا في عملية السلام.

٦٨ - وبالتزامن مع الأولويات السياسية، فإن تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في جنوب السودان أمر يدعو للقلق الشديد ويستلزم اهتماما عاجلا وإجراءات فورية. ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء السعي إلى التخفيف من وطأة الحالة. غير أن نطاق العراقيل التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية، وعدد الهجمات على عمال المعونة الإنسانية (قُتل منهم ١٠١ شخص منذ بداية النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، هي أمور غير مقبولة على الإطلاق. ولذلك، أدعو جميع الأطراف إلى الامتناع في جميع الأحوال عن الأفعال التي قد تعرقل تقديم المساعدة.

٦٩ - وفي آذار/مارس، جدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى آذار/مارس ٢٠١٩، وأذن لها بذلك باستخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بالمهام المحددة في الولاية. وردا على تصاعد العمليات العسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت البعثة جهودها الرامية إلى الوصول إلى المناطق الحيوية لمعالجة الشواغل المتعلقة بالحماية، بسبل منها على سبيل المثال إنشاء قاعدة عمليات جديدة في كدوك، وتعزيز وجود البعثة في لير، والتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، بسبل من بينها المسارعة بنشر فريق التحقيق السريع في جنوب ولاية الوحدة. وبالإضافة إلى ما لاحظته البعثة، أشير إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان الذي نشر في ٢٣ شباط/فبراير(A/HRC/37/71). وإنني أدين بشدة التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد المدنيين، ولا سيما تفشي أعمال العنف الجنسي التي تستهدف النساء والفتيات. وأؤكد أن من واجب الحكومة والمعارضة العمل على إنهاء الانتهاكات البشعة، واتخاذ إجراءات صارمة لتعزيز آليات المساءلة والعدالة الانتقالية. فلا بد من إنهاء الإفلات من العقاب.

٧٠ - وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة. ففي ظل قيادة ممثلي الخاص، دافيد شيرر، يعمل هؤلاء بشجاعة لحماية المدنيين الذين يعيشون في ظروف هشة، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وصون حقوق الإنسان، ودعم العملية السياسية. وأتوجه بالشكر خصوصا إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قامت بتوفير ما تحتاج إليه البعثة بشدة من أفراد نظاميين وأصول. وأشيد كذلك بفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية لما أظهروه من بسالة فائقة وما بذلوه من تضحيات هائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان، في ظل ظروف شاقة وخطرة أحيانا. كما أشكر مبعوثي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما قدمه من دعم لعملية السلام على الصعيد الإقليمي. وأخيرا، أشيد برئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، رئيس بوتسوانا السابق، فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، رئيس مالي السابق، ألفا عمر كوناري، لالتزامهما بالتصدي لمحنة السكان المدنيين في جنوب السودان بالشراكة مع الأمم المتحدة. وأود أيضا الإعراب عن تقديري الخالص للمشاركة النشطة من جانب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي، في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام في جنوب السودان.



Map No. 4456 Rev. 32.1 UNITED NATIONS
June 2018 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)